ظاهرة الفساد في العراق وسبل المعالجة

يعد الفساد المالي والاداري من الظواهر الخطيرة التي تواجه الدول النامية والمجتمع العراقي بشكل خاص حيث بدأ ينخر في جسم مجتمعاتها لما يستنزفه من المجتمع من ثروات طائلة تكلف البلاد مليارات الدولارات . فهو معرقل اساسي في عملية البناء والاعمار والتنمية الاقتصادية وعائق اساسي في وجه الاستثمـــار بشتى اشكاله .

لاقت مشكلة الفساد اهتمام الكثير من الباحثين والمهتمين واتفقت الآراء على ضرورة وضع وتأسيس إطار عمل مؤسسي،الغرض منه تطويق المشكلة وعلاجها من خلال خطوات جديه ومحدده ومكافحة الفساد بكل صوره ومظاهره وفي كافة مجالات الحياة لتعجيل عملية التنمية الاقتصادية ويعد الفساد الإداري والمالي ظاهره قديمة أصابت الجهاز الإداري في العراق منذ نشأة الدولة العراقية في بداية عشرينيات القرن الماضي واستفحلت بعد انقلاب تموز ١٩٦٨ . وكان تغيير النظام السياسي عام ٢٠٠٣ وما تبعه من عملية الانتخابات بطريقة ديمقراطية وحرية تامة موضع استبشار من قبل المواطنين لتغيير معالم الظلم والهدر والتبذير في الأموال العامة وعدم العدالة في توزيع الثروات ، بعد معاناة حروب وحصار دام لعقود.

لهذا كان على المهتمين والباحثين ضرورة إعداد الدراسات والبحوث لتشخيص ومتابعة ومن ثم معالجة ظواهر الفساد المختلفة وأهمها الفساد الإداري الذي يتبعه الفساد المالي حتماً.

وبحسب تعريف موسوعة العلوم الاجتماعية للفساد هو (سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة) ولذلك كان التعريف شاملاً لرشاوي المسؤولين المحليين أو الوطنيين ، أو السياسيين مستبعدة رشاوي القطاع الخاص . كماعرفته ايضا(هو خروج عن القانون والنظام العام وعدم الالتزام بهما من اجل تحقيق مصالح سياسية

واقتصادية واجتماعية للفرد أو لجماعة معينة).

إما تعريف منظمة الشفافية العالمية فهو (إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة) ، إما تعريف صندوق النقد الدولي (هو علاقة الأيدي الطويلة التي تهدف إلى استحصال الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات صله وعلاقة بين الأفراد) . إن الفساد مصطلح يتضمن معاني عديدة في طياته . والفساد موجود في كافة القطاعات الحكومية منها والخاصة فهو موجود في أي تنظيم يكون فيه للشخص قوة مسيطرة أو قوة احتكار على سلعة أو خدمة أو صاحب قرار وتكون هناك حرية في تحديد الأفراد الذين يستلمون الخدمة أو السلعة أو تمرير القرار لفئة دون الأخرى وقد يتضمن مصطلح الفساد الإداري محاور عديدة.

مجالات الفساد

1-الفساد السياسي ويتمثل بالانحراف عن النهج المحدد لأدبيات التكتل أو الحزب أو المنظمة السياسية نتيجة الشعور بالأزلية أو كونه الأوحد أو الأعظم أو المنظر ، أو بيع المبادئ الموضوعة في أدبيات المنظمة للكتل الدولية أو الإقليمية او القومية لسبب أو أكثر فالخيانة والتواطؤ والتغافل والإذعان والجهل والضغط ... وغيرها اشكال متنوعة للفساد السياسي.

2- الفساد الإداري ويتعلق بمظاهر الفساد والانحراف الإداري أو الوظيفي من الذي يصدر عن المنظمة او التي تصدر من الموظف العام إثناء تأدية العمل بمخالفة التشريع القانوني وضوابط ولوائح العمل ، أي استغلال موظفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم للحصول على مكاسب ومنافع بطرق غير مشروعة.

3 – الفساد المالي ومظاهره ... الانحرافات المالية ومخالفة الأحكام والقواعد المعتمدة حالياً في تنظيمات الدولة (دارياً) ومؤسساتها مع مخالفة ضوابط وتعليمات الرقابة المالية.

الجهات المسؤولة على مكافحة الفساد عالمياً -:

حددت الجهات التالية كجهات دولية مهمتها مكافحة الفساد الإداري على نطاق عالمي وهي-:

1 - منظمة الأمم المتحدة

أصدرت الأمم المتحدة عدد من القرارات لمحاربة ومكافحة الفساد للقناعة التامة بخطورة الفساد وماله من مخاطر وتهديد على استقرار وامن المجتمعات وأصدرت أيضاً اتفاقية لمكافحة الفساد سنة ٢٠٠٤ وقد انضمت إليها كثير من دول العالم ومنها العراق.

2- البنك الدولي

وضع البنك الدولي مجموعة من الخطوات والاستراتيجيات لغرض مساعدة الدول على مواجهة الفساد والحد من أثاره السلبية في عملية التنمية الاقتصادية.

3 - صندوق النقد الدولي

لجأ صندوق النقد الدولي إلى الحد من الفساد بتعليق المساعدات المالية لأي دولة يكون فيها الفساد عائق في عملية التنمية الاقتصادية .

4- منظمة الشفافية العالمية

أنشأت هذه المنظمة سنة ١٩٩٣ وهي منظمة غير حكومية (أهلية) تعمل بشكل اساس على مكافحة الفساد والحد منه من خلال وضوح التشريعات وتبسيط الإجراءات واستقرارها وانسجامها مع بعضها في الموضوعية والمرونة والتطور وفقاً للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية.

إما محلياً في العراق فهناك ثلاث مؤسسات رقابية تعمل على مكافحة الفساد الإداري والمالي في العراق وهي-:

أ . هيئة النزاهة العامة-:

أنشأت هيئة النزاهة بموجب الأمر (٥٥) لسنة ٢٠٠٤ ،مهمتها التحقيق في حالات الفساد المشكوك فيها كقبول الهدايا والرشاوي والمحسوبية والمنسوبية والتمييز على الأساس العرقي أو الطائفي واستغلال السلطة لتحقيق أهداف شخصية أو سوء استخدام الأموال العامة من خلال-:

(1)وضع أسس ومعايير للأخلاق الواردة في لائحة السلوك التي يستوجب الالتزام بتعليماتها من قبل جميع موظفي الدولة.

(2)عقد ندوات وإعداد برامج توعية للتثقيف وتبني ثقافة مبنية على الشفافية والنزاهة والشعور بالمسؤولية.

ب . المفتشون العامون-:

أنشأت مكاتب المفتشين العامون بموجب الأمر (٥٧) لسنة ٢٠٠٤ في الوزارات كافة مهمتها المراجعة والتدقيق لرفع مستويات المسؤولية والنزاهة والإشراف على الوزارات ومنع حالات التبذير وإساءة استخدام السلطة والتعاون مع هيئة النزاهة من خلال التقارير التي تقدم عن حالات الفساد في الوزارات المختلفة.

جـ . ديوان الرقابة المالية-:

وهي الجهة المسؤولة عن التدقيق المالي في العراق ،وهي من المؤسسات القديمة وتم تفعيل دورها بموجب الأمر (٧٧) لسنة ٢٠٠٤ مهمتها تزويد الجمهور والحكومة بالمعلومات الدقيقة الخاصة بالعمليات الحكومية والأوضاع المالية لغرض تعزيز الاقتصاد من خلال مهمة التدقيق المالي وتقييم الأداء لغرض مكافحة الفساد المالي.

ان ما قدمته حزم الاصلاح المقدمة من البرلمان والحكومة لا تعدو كونها قد مست مشكلة الفساد مسا خارجيا لا يتجاوز القشرة ،ولم تعمل على معالجة واقتلاع هذا الداء الذي ينهش العراق من جذوره ،فان ادماج بعض الوزارت مع بعضها لا يعد حلا لمشكلة الفساد او حتى تقليص الحمايات او مخصصات الدرجات الخاصة لا يعد اصلاحا حقيقيا او خطوة جادة في مواجهة الفساد .

الاستنتاجات

1- ان اي اصلاح في العراق لابد وان يبتدأ في وضع معالجات حقيقية وجادة لمكافحة الفساد عبر تفعيل دور القضاء وحماية استقلاله ،وتفعيل دور مؤسسات الرقابة (هيئة النزاهة،المفتشون العامون،ديوان الرقابة المالية .

2 – إن الفساد الإداري والمالي ظاهرة قديمة أصابت الجهاز الإداري في العراق وأزدادت بدرجات كبيرة بعد ٢٠٠٣ حيث استخدمت الوظيفة لغايات ومكاسب شخصية مما أدى إلى تفشي ظاهرة الفساد وذلك بسبب ضعف الإرادة السياسية لمكافحة الفساد حيث يمنع أعضاء البرلمان والحكومة والطبقة السياسية من الكشف عن مدخولاتهم ومصادرها.

3- افتقار المراقبة والمساءلة من قبل الحكومة للمسببين ابتداء من الإدارات العليا حيث أصبح العراق ثالث دولة في العالم من ناحية تفشي الفساد فيها حيث كشف الدكتور مهدي الحافظ وزير التخطيط والتعاون الإنمائي السابق على "وجود عملية هدر للثروة تجري بشكل حثيث وعمليات اختلاس للأموال جراء الفساد الإداري المتوارث من النظام البائد المستشري في مؤسسات الدولة وتدخل الوزراء وكذلك بعض الكتل في مجلس النواب في شؤون الموظفين ومحاولة البعض الأخر التستر على المخالفات وحماية المخالفين في وعدم التعاون مع دائرة المفتش العام.

4 – التحقيق في المخالفات لفترة زمنية طويلة يساهم في تمييع القضايا الجنائية

وهروب البعض الأخر قبل المحاكمة مثل ما حصل فعلاً في هروب رئيس هيئة النزاهة نفسها بسبب استدعائه للمسائلة إمام مجلس النواب وسحب الثقة منه في حالة الإدانة.

5- زعزعة القيم الأخلاقية القائمة على الصدق والأمانة والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص وتحول هذه القيم الأخلاقية،وانتشار السلبية وعدم المسؤولية والجرائم بسبب غياب القيم

6- يؤدي الفساد إلى ضعف الاستثمار وهروب الأموال خارج البلد في الوقت الذي كان من المفروض استغلال هذه الأموال في إقامة مشاريع اقتصادية تنموية تخدم المواطنين من خلال توفير فرص العمل.

7- يؤدي الفساد بالإضافة إلى هجرة رؤوس الأموال الوطنية ،الى هجرة أصحاب الكفاءات والعقول الاقتصادية خارج البلاد بسبب المحسوبية والوساطة في شغل المناصب العامة . مما يؤدي إلى ضعف إحساس المواطن بالمواطنة والانتماء إلى البلد.

<u>سبل المعالجة</u>

1- وضع المناهج التربوية والثقافية عبر وسائل الأعلام المختلفة لإنشاء ثقافة النزاهة وحفظ المال العام عن طريق استراتيجية طويلة المدى لغرض تحقيق الولاء والانتماء بين الفرد والدولة حيث إن القانون ليس هو الرادع الوحيد للفساد وإنما يجب إن تكون هناك ثقافة النزاهة وحفظ المال العام.

2- إعطاء الدور الريادي لوزارات الثقافة والتعليم العالي والتربية والعلوم

والتكنولوجيا لوضع منهج دراسي لكل المراحل لتلبية ثقافة الحرص على المال العام والنزاهة في التعامل وتقليص روح الأنانية الفردية والسمو بالروح الجماعية.

3- تفعيل دوائر المفتشين العامين واللجان الفرعية للمراقبة وهيئة النزاهة ،كل بحسب اختصاصه ضمن الوزارات المعنية.

4- إصدار قوانين صارمة لمنع هدر الأموال العامة والفساد الإداري والمسائلة الجدية لهم.

5- إنشاء أجهزة أمنية تراقب التصرف بالأموال العامة قد ترتبط برئاسة الوزراء مباشرة أو ضمن أجهزة وزارة الداخلية

6- تعديل قانون الحصانة الممنوح للوزراء وأعضاء مجلس النواب لتمكين الجهات القضائية في التحقيق والمسائلة في قضايا الفساد المرفوعة ضدهم.

7- الاختيار الصحيح للأشخاص النزيهين من هيئات الرقابة والمفتشين والنزاهة.

8-خلق رأي عام يرفض الفساد دينياً وأخلاقياً لأثاره السلبية في التنمية الاقتصادية الشاملة أي تثقيف المجتمع وتحويل الولاء بصورة تدريجية من العائلة والعشيرة إلى قيم المواطنة ، مكافحة البطالة والتضخم (وبضمنها البطالة المقنعة) عن طريق توفير فرص العمل وتشجيع الاستثمار المحلي وفرض شروط على الاستيراد لتنشيط الصناعة الوطنية وحمايتها.

9- وضع أنظمة فعالة وجدية لتقويم أداء المؤسسات الحكومية من خلال مبدأ محاسبة تكاليف الفساد المادية وغير المادية لكي لا تكون مبرراً لتجميد إلغاء خطط مكافحة الفساد لارتفاع تكاليفها عن تكاليف الفساد

10- الطرق الفعالة للحد من ظاهرة تسهيل غسيل الأموال التي تتبعها الشبكات العالمية وبضمنها مافيات السلاح والمخدرات والاتجار بالبشر وتداخل ذلك مع بعض الانشطة السياسية في العراق.

11- التحفيز على القيام بالواجب وعدم ارتكاب المخالفات عن طريق الترغيب

والترهيب.

12- تعميق دور الإدارة العليا من خلال تكثيف الجهود لتطويق مشكلة الفساد والسيطرة عليها ومعالجته والوقاية من عودته من خلال اتخاذ القرارات الحاسمة وكذلك العمل على تشكيل لجنة عليا مستقلة لمكافحة الفساد من خلال الصلاحيات التي تمنح لها وكذلك الاختبار الصحيح لأعضاء اللجنة (خارج نطاق الخدمة المدنية) إن يكون لها استقلال وتقوم بتقديم تقاريرها إلى أعلى سلطة وبشكل مباشر وليس من خلال أي جهة سواء كانت تشريعية أو تنفيذية.